



المشهد التركى

70 || APRIL 24, 2019

الرصد
الإعلامى

وحدة الرصد والتوثيق

أحمد داود أوغلو

وقراءته لحزب العدالة والتنمية الحاكم.. ترجمة كاملة



افتتاحية

يتناول المشهد التركي لهذا الأسبوع، في المحور السياسي؛ تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان حول هجمات سريلانكا وأنها أظهرت مجدداً ضرورة مكافحة الإرهاب. بجانب تناول خبراً احتل مساحة هامة في الإعلام والصحافة التركية حول اعتقال الأمن التركي مشتبهين اثنين واتهامهما بالتجسس الدولي في تركيا لصالح دولة الإمارات. واتقدادات وزير الخارجية التركية مولود تشاؤوش أوغلو، وقف واشنطن إعفاءات شراء النفط الإيرياني وأن قرار وقف الإعفاء لن يخدم السلام الإقليمي. وتصريحات وزير الدفاع خلوصي أكار حول نشر اليونان أسلحة على جزر غير عسكرية ووصفه بمخالف للمعاهدات الدولية. بالإضافة إلى إدانة تركيا استقبال ماكرون وفداً من "قسد". وتواصل إرسال أمريكا مزيداً من الأسلحة والمعدات إلى "بي ك-بي كا كا"، شرق سوريا. وأخيراً مناورات مشتركة بعنوان "درع الشراكة" تجمع تركيا وباكستان وأوزبكستان.

وفي قضية الأسبوع، يستعرض المشهد مبادرة "الحزام والطريق" التي تزيد من أهمية تركيا الاستراتيجية. أما حدث الأسبوع؛ فيتناول انعقاد مؤتمر برمانات دول الجوار العراقي تحت عنوان "العراق، استقرار وتنمية".

وفي المشهد الاقتصادي؛ يستعرض المشهد عمل تركيا لرفع التبادل التجاري مع رومانيا لـ 10 مليار دولار. بجانب بدء الضخ التجاري في القسم الثاني من خط تاب بنقل الغاز. وخبرأً حول ارتفاع طلبات شراء الصناعات الدفاعية التركية بما يفوق 12 ملياراً دولار في 2018. وضمن الإنتاج الدفاعي العسكري، كشف تركيا عن صائد الدبابات "النمر". وتصريحات نائب وزير الاقتصاد والطاقة الألماني حول تعاون ألمانيا مع تركيا في تقنيات الطاقة. وتصريحات لسفير أنقرة لدى الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد أكبر شريك تجاري لتركيا.

وفي محور إعرف تركيا؛ يقدم المشهد نبذة عن "تتار القرم في تركيا وشغف الخيول، توريث للأصالة"، أما شخصية المشهد لهذا الأسبوع، فهي السياسي التركي بولنت أرينتج.

وختاماً؛ يتناول المشهد موضوع الغلاف وهو تقييم رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو حول المشهد التركي والذي نشره عبر حسابه الرسمي على موقع الفيس بوك وتويتر باللغة التركية.

المعهد المصري للدراسات

EGYPTIAN INSTITUTE
FOR STUDIES

(مركز بحث وتفكير استراتيجي)

رئيس المعهد: د. عمرو دراج

مدير المعهد: د. عاصم عبدالشافع

المشهد التركي

نشرة دروية تتناول تطورات المشهد التركي الداخلي والخارجي

(سياسية * اقتصادية * ثقافية)

رئيس التحرير: خالد عاشور

الإعداد : رامي الجندي

الإخراج الفني: خالد يوسف

إصدارات

الإصدارات

المشهد السياسي المصري [CLICK HERE](#)

المشهد الاقتصادي المصري [CLICK HERE](#)

المشهد العسكري المصري [CLICK HERE](#)

المشهد السينماوي [CLICK HERE](#)

المشهد الإقليمي [CLICK HERE](#)

المرصد العربي [CLICK HERE](#)

موجز الصحافة المصرية [CLICK HERE](#)

أولاً: المشهد السياسي

أردوغان: هجمات سريلانكا أظهرت مجددا ضرورة مكافحة الإرهاب



قال الرئيس رجب طيب أردوغان، إن الهجمات الإرهابية في سريلانكا، أظهرت مرة أخرى ضرورة المكافحة الحازمة للإرهاب بكل أنواعه. ولفت إلى أنه تلقى بحزن عميق، نبأ مقتل وإصابة عدد كبير من الأشخاص في الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال إقامة قداسات عيد الفصح. وأعرب عن شجبه وإدانته بأشد العبارات هذه الهجمات المنافية للإنسانية، والتي طالت دور عبادة. وأضاف "أظهر الهجوم الوحشي مرة أخرى ضرورة المكافحة الحازمة للإرهاب بكل أنواعه". وأكد أردوغان، على تضامن تركيا مع سريلانكا في مواجهة الإرهاب، العدو المشترك للإنسانية والسلام العالمي. وتابع "باسمي ونيابة عن بلدي، أتقدم بالتعازي للشعب السريلانكي، على خلفية هذه الحادثة البشعة، وأؤمن الشفاء العاجل للجرحى".

نيابة إسطنبول تحيل للقضاء مشتبهين بالتجسس لصالح دولة الإمارات



أحالت نيابة إسطنبول إلى القضاء مشتبهين بالتجسس لصالح دولة الإمارات، بعدما أكملت إجراءاتها القانونية بحقهما. وأكدت أن النيابة طلبت من المحكمة حبس المشتبهين على ذمة التحقيق بتهمة ارتكاب جريمة التجسس السياسي والعسكري والتجسس الدولي. وأوقف الأمن التركي في إسطنبول، رجلي استخبارات، يشتبه في تجسسهما لصالح دولة الإمارات. وتحقق تركيا فيما إذا كان للمعتقلين علاقة بجريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، داخل قنصلية بلاده بإسطنبول، في أكتوبر الماضي.

تشاوش أوغلو: وقف وشنطن إعفاءات شراء النفط الإيراني لن يخدم السلام الإقليمي



قال وزير الخارجية مولود تشاكوش أوغلو، إن وقف الولايات المتحدة الإعفاءات من حظر استيراد النفط الإيراني لن يخدم السلام والاستقرار الإقليمي، ذلك تعليقا على إنهاء وشنطن إعفاء 8 دول بينها تركيا من حظر استيراد النفط الإيراني. وشدد الوزير أن وقف الإعفاء سيضر بالشعب الإيراني، مشددا أن بلاده لا تقبل العقوبات الأحادية الجانب ولا الإملاءات المتعلقة بكيفية العلاقات التي نقيمها مع جيرانها. وكان البيت الأبيض قد أعلن عدم تمديد الإعفاءات لمستوردي النفط الإيراني، اعتبارا من مايو/ أيار

المقبل. و منحت الولايات المتحدة 8 دول إعفاءات من عقوباتها تجاه إيران، وهي: تركيا والصين والهند وإيطاليا، واليونان واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان؛ وسمحت لها باستيراد النفط.

أكار: نشر اليونان أسلحة على جزر غير عسكرية مخالف للمعاهدات الدولية



قال وزير الدفاع خلوصي أكار، إن نشر اليونان أسلحة على جزر غير عسكرية مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية، وإنه ينتظر من أثينا اتخاذ التدابير اللازمة بالخصوص. وأضاف: "ينبغي وقف الانتهاكات التي تخالف المعاهدات وتعارض مع مفهوم الصداقة وحسن الجوار. أنتظر من صديقي العزيز نظيري اليوناني اتخاذ التدابير اللازمة بهذا الخصوص وبقية القضايا بشكل صادق وبناء وفي إطار علاقاتنا الجيدة". وأكد الوزير على أن بلاده تحترم دائمًا المعاهدات الدولية. ودعا لاحفاظ على الصفة غير العسكرية للجزر، مشدداً بأن تركيا عازمة على حماية حقوقها ومصالحها النابعة من القوانين الدولية.

تركيا تدين استقبال ماكرون وفداً من "قسد"

أدانت تركيا، استقبال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفداً من "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، التي يهيمن عليها "ب ي د/ ب ك"، الذراع السوري لمنظمة "بي كا كا" الإرهابية. وفي وقت سابق الجمعة، قال الإليزيه، إن ماكرون "استقبل وفداً من قوات سوريا الديمقراطية". وقالت الخارجية التركية في بيان: "هذه المحاولة لإضفاء شرعية مصطنعة لامتدادات المنظمة الإرهابية، تعد خطوة خطيرة للغاية لا تتوافق مع علاقات التحالف". وأكد البيان أهمية عدم السماح بالمضي قدماً في تنفيذ الأجندة التي تستهدف وحدة الكيان السياسي لسوريا، ووحدة أراضيها. وشدد على أن تركيا لن تتوازن عن اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة من أجل ضمان أمنها القومي.

أمريكا ترسل مزيداً من الأسلحة والمعدات إلى "ب ك-بي كا كا"، شرقي سوريا



وصلت خلال الأيام الماضية، المئات من الشاحنات المحملة بمساعدات العسكرية الأمريكية إلى مناطق سيطرة منظمة "ب ك-بي كا كا" الإرهابية، في محافظة دير الزور، شرقي سوريا. وضمت المساعدات آليات ومعدات حفر، إلى جانب أسلحة وذخائر، وتحول حقل "العمر" مؤخراً إلى مستودع كبير للأسلحة، وأن كمية الأسلحة والذخائر المرسلة زادت بشكل كبير، رغم طرد تنظيم داعش الإرهابي من المنطقة. ولفتت المصادر إلى أن قسم كبير من الآليات ومعدات الحفر وزعت على بلدات المنطقة، وسط شكوك من أن تقوم "ب ك" بنقل هذه الآليات واستخدامها في عمليات حفر الخنادق والأنفاق التي دأبت على القيام بها، في مناطق سيطرتها على طول الحدود السورية التركية.

ـ درع الشراكةـ مناورات مشتركة تجمع تركيا وباكستان وأوزبكستان

انطلقت في أوزبكستان، الاثنين الماضي، مناورات "درع الشراكة-2019" العسكرية المشتركة مع تركيا وباكستان، في ولاية "جيزيك" الأوزبكية، وتستمر لغاية 26 أبريل / نيسان الجاري، بمشاركة عناصر من القوات المسلحة. وشارك في المراسم نائب رئيس الأركان العامة الأوزبكي، شهربات إكراموف، والمحلق العسكري بالسفارة التركية لدى طشقند، العقيد مصطفى بال أوغلو، والمحلق العسكري الباقستاني لدى سفارة طشقند، عمران عارف. وأشار إكراموف إلى أن التدريبات المشتركة تعد مؤشراً للتعاون العسكري الأخذ بالتطور بين الدول الثلاث. وقال بال أوغلو، إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تحارب بشكل متزامن، 3 منظمات إرهابية "بي كا كا" وـ"داعش"، وـ"غولن". وأكد أن القوات المسلحة التركية تجري للمرة الأولى مناورات عسكرية مشتركة ثلاثية مع أوزبكستان وباكستان.

ثانياً: قضية الأسبوع

مبادرة "الحزام والطريق" تزيد أهمية تركيا الاستراتيجية



قال وزير المواصلات والبني التحتية التركي، جاهد تورهان، إن مناطق الأنضول، والقوقاز، وآسيا الوسطى ستكتسب أهمية إضافية في المستقبل بفضل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية أو ما يُعرف بـ "حزام واحد وطريق واحد"، مشيراً إلى أن تركيا حققت نمواً اقتصادياً كبيراً خلال السنوات الـ17 الأخيرة، وأنها ستواصل زيادة حجم التجارة القائمة على الإنتاج والتصدير. وأوضح أن قطاع المواصلات يعتبر أداة مهمة من شأنها إحياء التجارة في كل من تركيا، وأذربيجان، وجنوب آسيا ووسطها، وأن

الخطوات المتخذة في هذا الشأن خلقت أصواتاً واسعة على مستوى العالم. وتخطط تركيا من خلال "النقل متعدد الوسائل"، لنقل علاقاتها مع الدول الناشطة في هذا المجال إلى مستويات أكثر تقدماً. وتعتبر تركيا وأذربيجان، مرکزي عبور مهم في المنطقة بحكم موقعهما الجغرافي المميز.

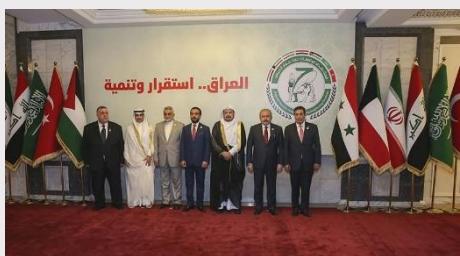
أذربيجان تعتبر بوابة آسيا الوسطى، بينما تعد تركيا نقطة تقاطع 3 قارات، وتهدف تركيا لتحقيق الفائدة العظمى في مجال النقل من خلال زيادة نماذج ووجهات وسائل النقل، مما سيساهم في تنويع الصادرات لدول المنطقة. وترى تركيا أن أبرز مثال عن النقل متعدد الوسائل هو سكة حديد "باكو- تبليسي- قارص"، وقد سبق في 2015، نشر وثيقة رؤية مشروع "حزام واحد وطريق واحد"، لتشكيل شبكة واسعة من البنية التحتية والمواصلات والاستثمارات والطاقة والتجارة بين الصين، وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط.

اما مشروع "الممر الوسط"، او ما يعرف بـ"طريق الحرير الحديث"، فهو يشكل طريقة آمناً ومكملاً بين الشرق والغرب. قال الوزير تورهان: إن المحور الرئيسي في سياسات النقل التركية منذ 16 عاماً، يتمثل في إنشاء بنى تحتية ضخمة بهدف تأمين خط نقل مستمر بين بكين ولندن. فقد تم اتخاذ خطوات مهمة في محور آسيا-أوروبا-الشرق الأوسط، بهدف تطوير "الممر الوسط"، الواقع على طريق الحرير التاريخي الممتد من الشرق الأقصى وحتى أوروبا، حيث تم إنشاء مشاريع عديدة داخل البلاد، مضيفاً إن "النقل بين مناطق الأنضول، والقوقاز، وآسيا الوسطى سيحقق على المدى المتوسط أرباح اقتصادية تبلغ أضعاف ما هي عليه الآن، فضلاً عن تأمين التواصل الثقافي والاجتماعي بين شعوب هذه المناطق". وشدد على سكة حديد خط "باكو-تبليسي-قارص"، حيث تعد بنية تحتية تقوم بتوحيد كافة الطرق القادمة من الصين وآسيا الوسطى، ويربط المشروع ببريطانيا، وفرنسا، وبولندا، وألمانيا، والنمسا، والمجر، وصربيا، وبولغاريا، وتركيا، وجورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، والصين ببعضها. وأوضح أن قسم السكة الممتد بين مدينة قارص وباكو، والبالغ طوله 829 كم، يكمل جزءاً مهماً من "الممر الوسط" في منطقة قزوين.

ويعد الممر الوسط، أحد أهم عناصر مشروع إحياء طريق الحرير التاريخي، حيث يصل بين تركيا والصين مروراً بجورجيا وأذربيجان وبحر قزوين ومنه إلى تركمانستان، وكازاخستان، ثم أفغانستان، وباكستان. وأضاف أن حجم التبادل التجاري بين الصين وأوروبا يبلغ 1.5 مليار دولار يومياً، وأنه من المنتظر أن تزداد وتستمر لتبلغ ما معدله ملياري دولار يومياً في السنوات الخمس القادمة. ومبادرة "الحزام والطريق" أو "حزام واحد - طريق واحد"، أعلنتها الرئيس الصيني شي جين بينغ، في 2013. وتهدف المبادرة إلى ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية للممرات الاقتصادية العالمية لربط أكثر من 70 بلداً. وطريق الحرير، لقب أطلق على مجموعة الطرق البرية والبحرية المترابطة، التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين وأوروبا، مروراً بتركيا، بطول 10 آلاف كم. أما الفرع الآخر لطريق الحرير البحري، هو الفرع الذي يصعد من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، حتى يصل إلى مصر وحوض البحر الأبيض، ومنه إلى أوروبا.

ثالثاً: حديث الأسبوع

مؤتمر برلمانات دول الجوار العراقي تحت عنوان "العراق، استقرار وتنمية"



اختتم في بغداد، أعمال مؤتمر بربانات دول الجوار العراقي تحت عنوان "العراق، استقرار وتنمية"، بمشاركة 6 دول مجاورة، ويشارك في المؤتمر رؤوساء بربانات كل من تركيا وال السعودية وال الكويت والأردن و سوريا وإيران. وأعرب رئيس البربان التركي مصطفى شنطوب، عن أمله في عدم توفير العراق ملذ آمن لسلحي منظمة "بي كا كا" الإرهابية في شمالي العراق، والتعاون والتضامن معنا في كفاحنا ضدتهم". وتابع: "بي كا كا منظمة إرهابية تهدد العراق وبلدان المنطقة بقدر تهديدها تركيا". وأضاف أنه يأمل في أن يساهم المؤتمر في تعزيز الصداقة والتعاون بين جميع الدول المشاركة، ودعم اتخاذ موقف مشترك في

حل المشاكل. وشدد على أن التطورات التي تشهدها العراق لها تأثير مباشر على دول المنطقة. وتابع: "تركيا تأمل أن ينهض العراق على قدميه، ويحقق مصالحة وطنية تضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع شرائح المجتمع". مضيفاً: "كما نتمنى اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة إعمار المناطق العراقية المتضررة من هجمات وسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي، فضلاً عن الحرص على بناء علاقة متوازنة وجيدة مع جيرانه".

رئيس البرلمان التركي أوضح أن حالة عدم الاستقرار والفراغ الأمني بالعراق لسنوات طويلة أصبحت قضية أمن قومي بالنسبة لتركيا. وأضاف: "توفير الحلول لهذه المسائل في أقرب وقت ممكن بات لازماً. لا يمكننا أن نقول ينبغي التثيث ونرى ماذا سيحصل، بل علينا المساهمة في حل القضايا التي تؤثر علينا". وأكد شنطوب علىمواصلة تركيا دعم ووحدة أراضي العراق وأمنه واستقراره. وبخصوص القضية الفلسطينية، قال شنطوب إنه طالما لم تحل القضية الفلسطينية، فإن مخاطر محتملة ستستمر حيال أمن واستقرار المنطقة. وبشأن مرتفعات الجولان، أشار إلى أن قرار اعتراف واشنطن بسيادة إسرائيل على الجولان المحتلة، يعد انتهاكاً واضحاً لمبدأ سيادة الدول الذي يعد أحد الركائز الرئيسية للقانون الدولي.

واعتبر البيان الختامي؛ أن استقرار العراق ضرورياً في استقرار المنطقة، ويساهم في عودته بكل ثقله السياسي والاقتصادي وموارده البشرية الخالقة إلى محيطه العربي والإقليمي". كما أكدوا أن الانتصار الذي حققه العراق على تنظيم داعش بات يمثل أرضية مشتركة لكُل شعوب المنطقة؛ لبدء صفحة جديدة من التعاون والبناء ودعم الحوار المجتمعي وصولاً إلى بناء تفاهمات مشتركة على أسس جديدة في المستقبل تقوم على أساس دعم التنمية والاستثمار وبناء شبكة من العلاقات التكاملية بين شعوبها". وشددوا على أهمية دعم الاعتدال ومحاربة التطرف بكل أشكاله، ولا سيما أن شعوب المنطقة هي من تدفع ثمن التطرف، وأبدوا دعمهم للعملية السياسية والديمقراطية في العراق بكل مساراتها، بما يضمن مشاركة جميع مكوناته وقوتها السياسية.

رابعاً: المشهد الاقتصادي

تركيا: رفع التبادل التجاري مع رومانيا لـ10 مليارات دولار



قالت وزارة التجارة، روهصار بكتجان، خلال منتدى الأعمال والاستثمار الروماني التركي بإسطنبول، إن بلادها تستهدف رفع حجم التبادل التجاري مع رومانيا إلى 10 مليارات دولار، مشيرة أن تركيا تعتبر بوابة رومانيا للشرق الأوسط وإفريقيا والقوقاز، ولفتت إلى أن رومانيا تعتبر بوابة تركيا لدول البلقان والاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين منذ عام 1990، مؤكدة أن رومانيا باتت شريكاً استراتيجياً لتركيا منذ عام 2011. وذكرت بكتجان أن نحو 15 ألف رجال أعمال تركي لديهم استثماراتهم في رومانيا، بقيمة 15 مليار دولار. وأشار وزير بيئه الأعمال والتجارة الروماني، ستيفان رادو أوبريا، إلى وجود نقطة تحول جديدة في العلاقات التجارية مع تركيا. وأكد أن رومانيا تعتبر بيئه مناسبة للغاية لرجال الأعمال الأتراك،

من حيث العمالة المؤهلة والوصول إلى أوروبا. كما لفت إلى وجود إمكانية لتوقيع مشاريع كبيرة في مجالات الصحة والبنية التحتية والزراعة والطاقة. وفي 2018، بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ورومانيا 6.6 مليار دولار.

بدء الضخ التجريبي في القسم الثاني من خط تاناب لنقل الغاز



أعلنت شركة تاناب الأذربيجانية لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، بدء الضخ التجريبي في القسم الثاني من المشروع عبر الأراضي التركية، اعتباراً من 15 أبريل / نيسان الجاري. حيث دخل القسم الأول من المشروع حيز الاستخدام في يونيو / حزيران العام الماضي، وبدأت عملية ضخ الغاز الطبيعي عبره إلى تركيا. ويتدفق القسم الثاني من المشروع، من ولاية أسيكي شهير في وسط تركيا، إلى أدرنة في أقصى غرب البلاد. وسيستمر الضخ التجريبي حتى أواخر يونيو / حزيران القادم، لتبدأ بعدها عمليات ضخ الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وسيصل إجمالي طول خط أنابيب تاناب إلى 1.850 كيلومتراً بعد إنجازه بالكامل، وسينقل 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، على أن تخصص 6 مليارات متر مكعب من الكمية لتلبية احتياجات تركيا.

الصناعات الدفاعية التركية: طلبات شراء يفوق 12 ملياراً دولار في 2018



حققت الشركات التركية المتخصصة في الصناعات الدفاعية والجوية، رقمًا قياسيًا في حجم طلبات الشراء، بلغ 12 ملياراً و204 مليون دولار، في 2018، حسب بيان صادر عن "جمعية الشركات المصنعة للمنتجات الدفاعية والفضائية"، بارتفاع 52٪ مقارنة بـ 2017. أما عائدات مبيعات السوق الداخلية بلغت 8 مليارات و761 مليون دولار، فيما مبيعات الأسواق الخارجية، وصلت ملياري 188 مليون دولار. وأن حجم الطلبات ارتفع من 11 مليار دولار في 2014، إلى 11 ملياراً و913 مليون دولار في 2016، قبل أن ينخفض إلى 8 مليارات و55 مليون دولار، في 2017. أما مبيعات أنظمة الصواريخ الأرضية بلغت 4 مليارات و386 مليون دولار، والأسلحة الأخرى والذخيرة والصواريخ، بلغت ملياري 655 مليون دولار. ووصل الرقم بالنسبة لصناعة الطيران المدني، ملياري 476 مليون دولار، والطيران العسكري، ملياري 473 مليون دولار، فيما حققت أنظمة الدفاع البحرية 990 مليون دولار، من المبيعات.

تركيا تستعد لرفع الستار عن صائد الدبابات "النمر"

تستعد تركيا لرفع الستار عن مركبتها العسكرية الجديدة "النمر" المضادة للدبابات، خلال معرض الصناعات الدفاعية الـ



14، الذي ينظم بين 30 أبريل / نيسان الجاري، و3 مايو / أيار المقبل في إسطنبول. ومن المنتظر أن تعرض شركة "FNSS" للصناعات الدفاعية، مجموعة من أسلحتها، بينها "النمر 10" كما تعرّض الشركة مركبتها (Pars 4x4)، الخاصة بالمراقبة وتحديد الأهداف والمضادة للدبابات، وتعد الأخف وزناً ضمن مجموعة مركبات "النمر"، وهي رباعية الدفع. ويهدف المشروع إلى تطوير منصات محلية

تطلق عبرها صواريخ مضادة للدبابات، من طرازي "Kornet-E" الروسي، و"OMTAS" المحلي. ومن المنتظر أن تنهي تركيا اختبار مركبتيها "النمر" و"بارس" قبيل نهاية العام الحالي، لتبدأ بخط الإنتاج وتلبية احتياجاتاً وتصديرها إلى الخارج.

نائب وزير الاقتصاد والطاقة الألماني: نتعاون مع تركيا في تقنيات الطاقة



قال نائب وزير الاقتصاد والطاقة الألماني، توماس باريسيس، إن بلاده شكلت مجموعات العمل الثنائية مع تركيا، بهدف تعزيز التعاون في تقنيات التفعيل الجديدة مثل تخزين الطاقة وكفائتها. وحول علاقات البلدين في مجال الاقتصاد والطاقة، وتعيينه ممثلاً خاصاً لشركة الطاقة، أكد على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري، ولفت إلى أن تركيا تعد واحدة من أهم شركاء بلاده التجاريين،

حيث زاد حجم التبادل التجاري في الأعوام الأخيرة. وأوضح أن منتدى الطاقة التركي الألماني، يعد منصة مهمة للحوار وتعزيز التعاون بشأن الطاقة المتجدد، وكفاءة الطاقة، والبني التحتية الخاصة بها، حيث تم تشكيل 4 مجموعات عمل مشتركة بهدف تعزيز التعاون، وإشراك القطاع الخاص، بعرض تبادل الخبرات والتجارب في محطات توليد الطاقة، وزيادة أمن الطاقة النووية. وأشار باريسيس إلى أن عدد من شركات الطاقة الألمانية مثل EnBW، و RWE أجرت استثمارات مهمة في تركيا مؤخراً. وقدرتها على إنجاز مشاريع من شأنها سد احتياجات تركيا المتزايدة من الطاقة. وقال "باريسيس": نعمل على إنشاء محطة للغاز المسال من خلال تحفيز المستثمرين.

قيماقجي: الاتحاد أكبر شريك تجاري لتركيا

قال فاروق قيماقجي، نائب وزير الخارجية التركي، وسفير أنقرة الدائم لدى الاتحاد الأوروبي، إن حصول أنقرة على عضوية الاتحاد الأوروبي، سيكون أفضل عملية انضمام للاتحاد والأكثر فائدةً، وذلك في مؤتمر "أورو سيما 2019"، في جامعة "الشرق الأوسط التقنية". وأكد أن العلاقات التركية الأوروبية لا تزال نابضة بالحياة، وأن أنقرة ما زالت تهدف إلى نيل عضوية الكتلة الأوروبية، رغم أن الحسابات الخاطئة من الاتحاد الأوروبي، أوصلت العلاقات إلى الوضع الحالي، وبين أن الاتحاد يعد أكبر شريك تجاري لبلاده، مبيناً أن دخول تركيا إليه سيصب في مصلحة الطرفين. وقال رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى تركيا

كريستيان بيغغر، إن الاتحاد مشروع سلام، وأن العلاقات الثنائية ضاربة في القدم، وأضاف: "استمرار اتصالاتنا الوثيقة أمر مفيد. نحن نرى تركيا شريكاً رئيسياً. ونريد أن تتطور هذه الشراكة وتتحول إلى عضوية".

خامساً: إعرف تركيا

تتار القرم في تركيا وشغف الخيول.. توريث للأطالة



يحرص تتار القرم ممن يقيمون في تركيا، على توريث أبنائهم وأحفادهم العادات والتقاليد التي تميزهم، وأبرزها شغفهم بالخيول وحبهم لها. ويحتضن قضاء "صراي أونو" بولاية قونية وسط تركيا، مجموعة من تتار القرم من هجروا قسراً ونفوا من بلادهم على يد قوات روسيا القيصرية عام 1903، عقب انسحاب الدولة العثمانية من شبه جزيرة القرم.

ومنذ 116 عاماً، يقطن تتار القرم في حي "قونار" الذي يبعد مسافة 6 كيلومترات عن مركز قضاء "صراي أونو"، الذي بناه لهم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وحرصوا خلال هذه الفترة على إحياء لغتهم ولهجاتهم، وعاداتهم وثقافاتهم وأطعامتهم. ويعتمد تتار القرم على الزراعة والثروة الحيوانية كمصدر دخل رئيسي لهم. كان رجال تتار القرم يعملون سابقاً في نقل الملح عبر الخيول، من بحيرة الملح الواقعة أقصى شمال ولاية قونية، إلى محطة القطار الموجودة في القضاء الذي يسكنون فيه حالياً، إلى أن ظهرت وسائل النقل الحديثة. وبسبب طبيعة عملهم ولكونها جزءاً من ثقافتهم، أولى تتار القرم أهمية كبيرة للخيول واعتنوا بها أشد العناية، وحرصوا على توريث ركوبها والشغف بها للأجيال المقبلة.

يقضي شباب تتار القرم معظم أوقات فراغهم، على صهوة الخيول في المراعي القريبة من حيهم، حيث للخيول مكانة كبيرة وهامة في ثقافتهم، فأجدادهم نفوا من القرم عقب الحرب بين القوات العثمانية والروسية (بين عامي 1877-1878)، وتوجه قسم منهم إلى سiberia والقسم الأكبر إلى تركيا، وأما الأجداد الذين قدموا من آسيا الوسطى، كانوا دائمي الانشغال بتربية الأغنام والخيول، وبالزراعة، وكان السبب في اختيارهم منطقة الأناضول للهجرة إليها، كونها مناسبة للزراعة وتربية الحيوانات. لم تمنع معاناة الأجداد من تتار القرم في المنفى، من القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والقيم، فذهبوا إلى اليمن خلال الحرب العالمية الأولى ضمن الجيش العثماني. يقول الباحثون إن شخصية تتار القرم؛ قريبة من شخصية الخيول، من حيث أصلتها وتصوفاتها، ويعملون على توريث الأجيال الجديدة حب الخيول والاعتناء بها، رغم تراجع أعداد الخيول في السنوات الأخيرة. فالخيول رمز للحرية والاستقلال بالنسبة لتتار القرم، وركوبها يمنح الجرأة للإنسان.

سادساً: شخصية المشهد

بولنت أرینتج ..



سياسي تركي، ولد في 25 مايو 1948 في مدينة بورصة التركية، درس في جامعة أنقرة، وحصل على شهادة الحقوق في عام 1970. عمل لحسابه الخاص كمحام في "مانيسا"، اهتم بالعمل السياسي خلال سنوات الجامعة، كان نائباً عن مدينة "مانيسا" في الانتخابات العامة عام 1995، دخل الجمعية الوطنية التركية الكبرى في حزب الرفاه وأصبح عضواً في مجلس حزبه، خدم في لجنة العدل في البرلمان. وبعد إغلاق حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية في تركيا يوم 15 فبراير 1998؛ انتقل إلى حزب الفضيلة. وشغل منصب رئيس مجلس الأمة التركي الكبير الثاني والعشرين 2002-2007. وشغل منصب نائب رئيس الوزراء الأسبق، أحمد داود أوغلو، كما كان نائباً للرئيس رجب طيب أردوغان، في رئاسة الوزراء.

انتخب في الانتخابات العامة لعام 1999 نائباً عن حزب الفضيلة في "مانيسا"، وأصبح عضواً في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، وبعد أن أغلقت المحكمة الدستورية حزب الفضيلة في 22 يونيو 2001، وقف بجانب رجب طيب أردوغان، وشارك في

تأسيس حزب العدالة والتنمية، جنباً إلى جنب مع رجب طيب أردوغان، وعبد الله غول، وجميل جيجيك، وعلى باباجان. تم انتخابه في نفس العام في 14 آب أغسطس رئيساً لمجموعة حزبه في البرلمان. كما انتخب نائباً للمرة الثالثة عن "مانيسا" في الانتخابات العامة في 3 نوفمبر 2002. في 19 نوفمبر 2002، انتخب رئيساً لمجلس النواب. وفي 1 مايو 2009 تم تعيينه في منصب وزير الدولة المسؤول عن المؤسسات، ونائب رئيس الوزراء في الحكومة الثانية لرئيس الوزراء "أردوغان".

من مواقفه في السياسة الداخلية التركية، قال في كلمة أمام طلاب جامعيين في مدينة ديار بكر: "أقلق كثيراً عندما يستخدم الناس أسماء المذاهب في حديثهم، فالإسلام دين جيد، بينما الإسلامية ليست كذلك، وأناتورك شخص جيد أيضاً، ولكن أولئك الذين يستغلون ذكره ويطلقون على أنفسهم لقب الكماليين ليسوا كذلك. فقد كان أناتورك بشراً فانياً، وليس نصف إله، والعلمانية تعني الحرية، وبالرغم من انتشار العلمانية في الغرب، فإن الغرب ليس علمانياً".

يعد أرینج، واحداً من أكثر الخطباء شهرة وبلاهة في السياسة التركية، واشتهر بين الجيل الأكبر سنًا في الحزب بأنه مشاغب، فقد كان يتسنم بالإصرار وعدم الرضوخ ويسعى دائماً لتحقيق أهدافه. وقد دعا إلى تطبيق المزيد من الديمقراطية داخل أروقة الحزب، وانتقد موقف حزب الرفاه المناهض لأوروبا، كما انتقد قرار أرتكان بتشكيل حكومة ائتلافية في عام 1995 مع أحزاب اشتهرت بالفساد. وفي عام 1995 انتخبه أعضاء الحزب عضواً في المجلس التنفيذي؛ نظراً للمعارضة التي كان يشنها الأعضاء الكبار في السن من الدائرة المقربة لأرتكان.

سابعاً: مقال المشهد

استنتاجات وتحصيات حول نتائج انتخابات 31 مارس والظروف السياسية الراهنة



RusVesna.su

إننا نمر اليوم في مرحلة تاريخية تشهد التحولات الأكثـر كثافة في تاريخ البشرية، ويزداد فيها زخم التواصل والتفاعل بين المجتمعات بصورة فائقة، ويمكن فيها تعـيل الفـرص والمـخاطـر الكـبـيرـة بـنفس السـوـيـة وـفي وقت واحد. قيمة لحظة تاريخية معينة تكمن في زخم تدفق الأحداث فيها.

في الفترة القادمة، سوف يظهر التمايز الأساسي بين أولئك الذين يديرون هذا الزخم من خلال فهم قيمة اللحظة التاريخية، وأولئك الذين ينجرون داخل هذا التدفق عبر الابتعاد عن القيمة الحقيقية للحظة التاريخية. إن البلدان التي تحدد رؤية تتفق مع طبيعة اللحظة التاريخية، من خلال نهج متماسك يتجاوز التوترات الداخلية، ستكتسب قوة ستحدد مستقبلها لعقود أو حتى لقرون قادمة، بينما البلدان التي تستهلك طاقاتها في توترات داخلية مفرغة، ستمثل فيما بعد الفئات السلبية في مسيرة التاريخ.

والأزمات الأخيرة التي تجري على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إنما هي آلام الولادة من رحم التاريخ. في السنوات الأولى، ومع قدوم حزينا إلى السلطة برؤية تفهم متطلبات المرحلة الزمنية التي كنا نمر بها وقيم الأمة، أظهر بلدنا أداءً التقط فيه زخم التدفق التاريخي بعد أن عشنا تحولاً ديمقراطياً عزز ثقتنا بأنفسنا، ومحظطاً لتنمية اقتصادية صاعدة، وتأثراً دولياً يتسع في أرجاء الأرض. لكن التوترات الداخلية التي بدأت مع أحداث غيزي عام 2013، واستمرت مع مؤامرات 17 / 25 ديسمبر، ووصلت إلى مستوى خطير مع عمليات الأنفاق، وبلغت ذروتها مع محاولة الانقلاب الغادر في 15 يوليو،

قامت بجر بلادنا من موقف يتمتع برؤية وتقديمية إلى موقف متراجع ودافعي. وحزبنا الذي يعد اللاعب السياسي الوحيد الذي يمكنه إدارة هذه المرحلة ببرمتها، عندما بدأ باستهلاك طاقته في مشاكله الداخلية، بسبب تحريضات وتلاعبات تتجاهل الإرادة الوطنية من قبل بعض البؤر التي كان لها دور رائد في عمليات التآمر هذه، اهتز انسجامنا الداخلي وضعفت قدرتنا على إنتاج وتطبيق الرؤى الاستراتيجية. نحن اليوم نقف على عتبة تاريخية حاسمة. لقد أعربت عن تقديراتي وهواجسي بشأن بلدنا وحزبنا في المراحل الحرجية التي جرت خلال السنوات الثلاث الماضية، مباشرة إلى رئيسنا، شفهياً وخطياً، لكنني اخترت ألا أشاركها مع الرأي العام حتى لا تتحول إلى ذرائع لمناقشات سيئة النوايا من قبل أطراف مختلفة.

إلا أن الوضع الاجتماعي والسياسي الذي بُرِزَ مع انتخابات 31 مارس والأحداث اللاحقة، خلق حاجة لإجراء محاسبة مفتوحة وشفافة وحكيمة أمام الرأي العام فيما يتعلق بمستقبل حزبنا وبلدنا. وأنا اعتبر تبادل وجهات نظري مع أمتنا العزيزة بمثابة مهمة لا مفر منها عشية الذكرى السنوية الـ 99 لتأسيس برماننا، وهذا مرتبط بالوعي بمسؤولتي كثاني رئيس عام لحزب العدالة والتنمية، وأخر رئيس وزراء منتخب من قبل الشعب لبلدنا.

لقد أظهرت انتخابات آذار/مارس نتائج مهمة، تحتاج إلى دراستها بحكمة وعقلانية، وقد وجهت رسائل مهمة بالنسبة لمستقبل حزبنا وبلدنا للنظر فيها، ومن الأهمية بمكان فهم هذه الرسائل وجعلها ذات أولوية. وإذا لم يتم استخلاص الرسائل المهمة من التغييرات التي ظهرت في توجهات شعبنا، واتخاذ الخطوات الواجب القيام بها بحزم، فإن مرحلة صعبة تنتظرنا نحن كحزب العدالة والتنمية، وتنظر بلدنا تركياً أيضاً. في هذا السياق، يتquin علينا مواجهة حقيقة التراجع في الدعم الشعبي لحزبنا وتقييم ذلك بطريقة حكيمة، وخاصة فيما يتعلق بنتائج رئاسات بلدان أنقرة وإسطنبول، والتي تمثل رموزاً مهمة لحركتنا في التكتل والماضي إلى السلطة، ولطالما كانت تحت إدارة كوادرنا منذ ربع قرن. بادئ ذي بدء، علينا أن نتذكر مرة أخرى أن حزب العدالة والتنمية ليس كياناً سياسياً ظهر في ظل شروط سياسية طرفية. بل على العكس، إنه نتاج التقاء وترافق جهد مشترك تبلور من خلال تجاوز التحديات، وعرق جبين وأفكار أجيال متتالية من الأمة عبر التاريخ. ولهذا السبب، لا يعتمد ويجب ألا يعتمد سبب وجوده ومستقبله على مصير وتقدير أي شخص فان أو مجموعة اجتماعية محدودة أو مجموعة ذات مصلحة اقتصادية أو حتى جيل واحد. وبالنظر بعمق نحو الماضي فإن هذه الحركة شيدت بجهود الأجيال السابقة، وعلى آمال الأجيال القادمة في المستقبل، فلا ينبغي التضحية بها من أجل النفوس المغروبة والحسابات الضيقة، إننا مدينون كثيراً للأجيال الماضية التي أسست الأرضية التي بني عليها حزبنا، وإلى الأبطال المجهولين الذين يحملون حزبنا على الأكتاف اليوم.

لقد تشرفت برؤية عمق هذا الإرث الكبير في حملتي للانتخابات العامة في 7 يونيو و1 نوفمبر 2015 على وجوه هؤلاء الأبطال المجهولين المخلصين. نساء "بيرغاما" في "إزمير" اللاتي يملئن الساحة لساعات بحماس تحت المطر حتى في هذه اللحظة، أهالي "ديار بكر" الأبطال الذين احتضنوني واستقبلوني بحشد جماهيري أمام مسجد "أولو" في وقت كان فيه كفاحنا مستمراً ضد الأنفاق التي حفرتها المنظمة الإرهابية الغادر في "سور"، أعمامنا المسنون في إسطنبول الذي رفعوا أيديهم في المساء للدعاء في عتمة الليل، وأهالي "قونية" الأعزاء الذين ودعوني إلى أنقرة بوقار، سواء بوقت الحزن في 7 يونيو أو بوقت الفرح في 1 نوفمبر، وأبناء بلدي الأوفياء الذين احتضنوني في 81 ولاية، جميعهم حاضرون أمام عيوني.

في كل إنجاز ومنصب وموقع، نحن مدينون للأجيال السابقة التي صحت وتحملت شتى أنواع الصعوبات لكي تفتح أمامنا الطريق، ولهؤلاء الأبطال المجهولين الذين يعملون مضحين بأنفسهم في كل عملية انتخابات، ولأجهزتنا التي تعمل على تنظيمهم بكل حماس. حتى عندما أكتب هذه السطور، أشعر بثقل هذه المسؤولية الكبيرة على كتفي وهو شعور نابع من الشعور بأني مدين لهذه الأجيال. وفي هذا السياق، أقدم استنتاجاتي حول مستقبل حزبنا وبلدنا أمام ضمير أمتنا العميق.

هناك خمسة عناصر أساسية تجعل الحركات والأحزاب السياسية الفاعل المهيمن على مشهد التاريخ: (أ) منظومة مبادئ وقيم داخلية متناسقة (B) خطاب متواافق مع روح منظومة القيم هذه (C) شبكة من العلاقات الاجتماعية منفتحة على جميع شرائح المجتمع، (D) هيكل تنظيمي قوي يدير هذه الشبكة بفعالية، (E) فكر حر وعقل تشاركي يتihan إمكانية تطوير سياسات متوافقة مع روح العصر.

سر تميز حزبنا عن الأحزاب الأخرى طوال تاريخنا السياسي والسبب الأساسي لبقاءنا في السلطة لفترة طويلة، مخفى في هذه الميزات، ولكن الأحداث التي حدثت في السنوات الأخيرة أظهرت أن هناك ضعفاً خطيراً بالالتزام بهذه العناصر الأساسية وهو يتسع، والأخطاء والفوبي الملحوظة من كل جانب خلال عملية الانتخابات المحلية الأخيرة وبعدها، هي في الواقع ليست إلا انعكاسات لهذا الخلل. إن العمل السياسي يقوم على منظومة أخلاقية في الأساس. وتاريخياً كان من أهم الأسس التي قام عليها حزبنا، لكنها تضررت بسبب الخطاب الذي أصبح قائماً على الشعارات وإظهار التمسك بالقيم والمبادئ والتصرف بعكس ذلك، ما جعل المواطنين يفقدون الثقة في خطابنا.

هناك قضايا يتعين الحديث عنها بشكل صريح، الابتعاد عن لغة التواضع واستبدالها بلغة متكبرة أنانية، والخوض في منافسات من أجل إطلاق أسماء حتى السياسيين الذين هم في أصغر المراتب على الشوارع والمدارس والمباني، فضلاً عن التعامل بتعالي، والإصرار على الظهور الدائم بلا انقطاع، وتوسيع الهوة بين الوعود الخطابية وحقيقة الأوضاع، واستغلال أمور مقدسة (نابعة من الدين) من أجل تحقيق مكاسب سياسية. لقد نسي البعض أن العمل السياسي وقيادة البلاد هي منوطه بشخص من يتولى القيادة دون تدخل من عائلته أو الدائرة المحاطة به في صنع القرار. كما أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتجييش من يقومون من خلالها بترويج الافتاءات، وتشويه أي منافس على الساحة، ومحو اعتبار من كانوا رفاق كفاح في مسيرة الحزب هو بمثابة انعدام الوفاء ملء بذلك الكثير من أجل نجاح الحزب. لقد أثر الابتعاد الحاصل عن القيم والمبادئ الأساسية بشكل مباشر على خطابنا السياسي أيضاً. وفي الأعوام الأخيرة حل خطاب بصبغة دولية وأمنية وقائم على الأمر الواقع وعلى هواجس البقاء المطلقة بدلاً من خطاب حزبنا السياسي الواثق بنفسه ومستقبله، والذي يركز على الإنسان، ويقوم على حقوق الإنسان والحرية والإصلاح الشامل.

الدولة هي تجسيد للإرادة المشتركة للأشخاص الذين يشكلون الأمة، ولا يمكنهم البقاء بدون هذه الإرادة. الدولة كيان سياسي يوجد بإرادة الأفراد الذين يشكلون المجتمع، وليس من خارجه، وهي آلية إدارية يمكن تدويم ما دامت تتمتع بشرعية من المجتمع. ومن خلال إعادة تفسير مبدأ "الشيخ إدباري"، يمكننا القول إنه لا يمكن لأي دولة أن تكون باقية إذا كانت تهمل الإنسان وحقوقه الأساسية أو تنقصها إلى منصب ثانوي.

يلاحظ حدوث ضيق كبير جداً كذلك في شبكة الاندماج والعلاقات الاجتماعية التي كانت تضع حزبنا في المرتبة الأولى في عموم تركيا. تظهر نتائج الانتخابات الأخيرة أننا حتى مع "تحالف الشعب"، ينحصر نشاطنا السياسي في وسط الأناضول

والبحر الأسود مبتعدة عن الأجزاء الساحلية. وحتى وسط "وسط الأناضول"، هناك تغير حاصل ضدنا. سيتحول هذا التراجع في الدعم على المستوى الجغرافي والاجتماعي، إلى فجوة سياسية إذا لم تعالج أسبابه سواء من حيث الخطاب أو الأفعال. إن العامل الأكثر أهمية لوقف هذا التراجع في الدعم الاجتماعي هو وجود منظمة مندمجة مع النسيج الاجتماعي الذي توجد فيه ومستعدة للعب دور ديناميكي في المراحل الحساسة. ولكن جرحاً كبيراً أصاب ضمير أجهزتنا بشكل عميق بسبب إقصاء رؤساء فروعنا وأجهزتنا الذين قادوا المقاومة الوطنية في 15 يوليو من خلال التحجاج بمصطلحات غامضة مثل "الترهل البنيوي".

الأمر الأكثر خطورة هو ظهور فئة ترى نفسها متفوقة فوق لجان حزبنا وتحاول إدارة الحزب مثل كيان مواز، وإقصاء المسؤولين المنتخبين واللجان في الحزب. إن ضعف الحماس الذي لوحظ في الانتخابات الأخيرة في مؤسساتنا إلى حد ما، ما هو إلا نتاج الإحباط الناجم عن عدم الوفاء تجاه عناصر أجهزة ومؤسسات الحزب التي أظهرت تضحيات كبيرة في السابق. من جهة أخرى، إن تضييق صلاحيات الشخصيات المنتخبة مباشرة من الشعب في الانتخابات العامة والبلدية، لصالح لجان الحزب ومجالس البلديات، أو إجبارهم على ترك المنصب عبر الاتهامات والضغوط، ألحق ضرراً بمؤسسة السياسة ووجه ضربة قوية لمبدأ سلطة الإرادة الوطنية ولارتباط حزبنا بالنسيج الاجتماعي.

من أبرز المبادئ التأسيسية لحزبنا، هي الاعتماد على "العقل المشترك"، لقد نال حزبنا تقدير شعبنا عبر اجتيازه العديد من الأزمات الصعبة بفضل آليات الشوري المؤسساتية والعقل المشترك. لكن وللأسف، فإن هيئات وآليات الشوري التي تساهم في تجسيد العقل المشترك لدى حزب العدالة والتنمية، إما أنه تم إقصاؤها بشكل كامل أو أنها فقدت وظيفتها بسبب احتكار المصادقة عليها من قبل رأي واحد ومعين. في هذا الإطار، يجب تفعيل الوظائف الحقيقية للبنية المؤسساتية لحزبنا والاستفادة من المقترنات القادمة من التشكيلات الحزبية الفرعية، لاتخاذ القرارات السياسية في أرض الواقع. لا يمكن التضحية ببلدنا وحزبنا الذي تأسس بدموغ شعبنا، وجهوده، وأفكاره ومشاعره، في سبيل فئة وقعت أسريرة لأطماعها الشخصية وباتت تتبع مصالحها الذاتية. في هذا الإطار، يتوجب وبأقرب وقت، تعزيز البنية المؤسساتية لحزبنا، وتفعيل آليات الشوري والعقل المشترك وعودة تشكيلاتها الحزبية إلى وظيفتها الأساسية وإعادة تأسيس روابطنا مع الشعب مرة أخرى على أرضية من التواضع.

إعادة النظر من قبل حزبنا في النتائج الانتخابية، يجب أن تشمل أيضاً سياسة التحالفات أيضاً. لا شك أن الحوار، والتعاون بيننا وتطوير المفاهيم المتبادلة بين الأحزاب، هام جداً من حيث ديمقراطيتنا ووحدتنا الوطنية. وفي هذا السياق، كانت بيئه التعاون والحوار عن كثب الذي تجسد في روح ميدان "يني كاي" في أعقاب مرحلة 15 يوليو/تموز (2016)، خطوة صائبة. بالرغم من هذا، فمن الواضح من خلال النظر إلى النتائج الانتخابية الأخيرة بأن سياسة التحالف أضرت بحزبنا سواء من حيث نسبة الأصوات، وأيضاً من حيث الهوية الحزبية. ولم يستطع حزبنا تحقيق أهدافه سواء داخل التحالف نفسه أو في مقابل التحالفات الأخرى، وخسرنا العديد من البلديات التي كنا نديرها. إضافة إلى ذلك، وضع سياسة التحالف حزبنا ضمن نطاق لغة وهوية سياسية ضيقة، وأضرت بال موقف الخاص بنا والقائم على احتضان كافة مناطق ومجتمعات بلدنا. في هذا الإطار، يتوجب على حزبنا إعادة النظر في سياسة التحالف ضمن سياق تحليلها الصحيح لنتائج الانتخابات الأخيرة.

ففي نفس الوقت نحرص فيه على التعاون الوثيق مع الأحزاب المختلفة حول القضايا التي تهم بلدنا، يجب أيضاً الحفاظ على الهوية والفلسفه السياسية الخاصة بحربنا.

باختصار، حربنا يحتاج اليوم إلى تجديد من كافة النواحي. الأعوام الـ 4 المقبلة والخالية من الانتخابات، تعطينا الفرصة المناسبة واللزمة من أجل هذا التجديد. إن استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق هذا التجديد الجذري خلال هذه المرحلة، يمكنه استعادة مكانة الخطاب والمكانة السياسية التي فقدها. والأهم من هذا كله، يمكنه استرداد التفوق المعنوي الذي يخسره بسرعة. وبما أنه من غير المتوقع التخلّي عن هذه الأمانة وهذا الإرث التاريخي الكبير، بغض النظر عن شخصياتنا الفانية، فلقد وجدت أنه من الضرورة مشاركة آرائي في القضايا التالية، ضمن إطار الحديث عن مستقبل بلادنا.

التحالفات التي جاءت تزامناً مع الانقلاب إلى النظام الرئاسي في الحكم، لم تنجح في إزالة التبعثر السياسي على عكس ما كان متوقعاً، بل أدت إلى حدوث الاستقطابات السياسية وإلحاق الضرر بالقيم المشتركة التي تحافظ على وحدة مجتمعنا. كما أن الخطابات القاسية الصادرة من بُنى التحالف والتي تشجع على الاستقطاب خلال الفترة الانتخابية، أوصلت الاستقطاب السياسي إلى مراحل خطيرة، فضلاً عن إلحاقها الضرر بسلامنا الاجتماعي والوعي المشترك لدينا.

المتنافسون في الانتخابات هم منافسون سياسيون وليسوا أعداء، أما الفائز فيها هو شعبنا وديموقراطيتنا، بغض النظر عن الأشخاص. وإن احترام نتائج الانتخابات هو واجب الساسة قبل غيرهم. القلق حول وجود وبقاء الدولة، لا يمكن أن يكون مبرراً لإضعاف الديمقراطية. بل على العكس، إن الديمقراطية هي أساس بقاء وجود دولتنا.

نتيجة لوصف المنافسين بالأعداء من خلال خطابات الصراع على البقاء والوجود، والاستقطاب الذي يتجاوز حدود المنافسة السياسية، نتيجة هذا كله رأيناها للأسف في الاعتداء البشع بأنقرة خلال حادثة جناعة شهيد كان من المفترض أن يوحدنا جميعاً. مرة أخرى أندد بالاعتداء الذي استهدف زعيم المعارضة، وأدعوا الجميع للتحرك ضمن النظام الديمقراطي والابتعاد عن الخطابات السياسية الاستقطابية. إن العنصر الرئيسي من أجل استقرار الشعوب، وبقاء الدول وأنظمة المجتمعات، هو الوعي المشترك. الحقيقة الأساسية التي ينبغي علينا جميعاً تذكرها في كل لحظة: الجمهورية التركية هي إرث الإرادة المشتركة والصمود لـ 82 مليون مواطن. وبالتالي، يجب ألا يتعرض لخطاب الكراهية بأي شكل من الأشكال أي شخص يحمل هوية الجمهورية التركية التي تُوجّت بالكرامة الإنسانية، سواء من قبل صاحب منصب أو نفوذ، وألا يتعرض للتمييز بسبب عقيدته، وجنسه، و Merchant, وعرقه، وفكرة السياسي، ومفهومه الفلسفى ونمط حياته.

الفضيلة الأولى والأساس الأول للنظام الاجتماعي القائم على هذا الوعي المشترك، هي العدالة. إن أي نظام قانوني لا يستند إلى مفهوم عدالة سليمة، وإلى كافة الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تضمن حياة الإنسان، وعقله، ومعتقداته، ونسله وملكه، سيكون معرضاً لكافة التدخلات الداخلية والخارجية، ولكلة الاعتداءات والفوضى. القانون ليس مكاناً ومجالاً لاحتياط القوة، بل مجال لمارسة الرقابة على القوة ونقلها إلى المجال الأخلاقي. مساعي السيطرة على القضاء، تحت أي مبرر ومن قبل أي كان، يجب أن تُعامل كجريمة كبرى.

القوة التي واجهت ليلة 15 يوليو/تموز، تلك المحاولة الانقلابية الخائنة التي استهدفت مستقبل بلادنا وشعبنا في الماضي القريب، هي قوة الكرامة التي أظهرناها مع شعبنا، الوسيلة التي ستتحول هذه المقاومة إلى نصر النهائي هي العمل الصحيح

لترسيخ ميزان العدالة خلال عملية التقاضي. لذا فإن القاضي خلال إصدار حكمه، والنائب العام خلال تحضير محضر الادعاء، يجب ألا يحمل هماً سوى ماهية الدعوى والعدالة والنهائية، ويجب ألا يتعرض لأي تدخل أو توجيه.

إن انتهاج معايير مختلفة تجاه أشخاص مختلفين في المكافحة التي يجب القيام بها دون تنازلات ضد منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية، تلحقضرر بهذه المكافحة. ويجب في هذا الصدد حماية مبدأ "شخصية العقوبة" بدقة لكونه المبدأ الأساسي للقانون. هناك علامات استفهام تظهر لدى الضمير العام في مسألة مكافحة منظمة "فتح الله غولن" الإرهابية عندما يتم فصل موظف من المستويات المنخفضة من العمل بسبب علاقة أحد أقربائه بمستوى متدن أيضاً مع المنظمة، بينما لا يكون هناك حرج في تسليم أرفع المناصب في الدولة لأشخاص درسوا في مدارس المنظمة ولديهم أخوة أو أقارب يشغلون مناصب مهمة في المنظمة وكان لهم دور في عملية الانقلاب.

إن حاجة تركيا إلى دستور مدني وديمقراطي وشامل أصبحت أكثر من أي وقت مضى. وكانت قد طرحت على رئيسنا بشكل خطير ولفظي هواجي ومقترحاتي حول حرمة البرطان فوراً. ولكن للأسف، ما شهدناه في الفترة الماضية ببر مخاوي، علي أن أقول متأسفًا إن نموذج النظام الجديد لا يلبي تطلعات أمتنا سواء من حيث أسلوب الهيكلة أو التنفيذ. وفي هذا الجانب، نحتاج إلى إجراء مراجعة جادة وصادقة حول مسألة تغيير النظام. النقطة الأولى التي يجب أن نبدأ بها في هذه المراجعة هي مسألة جود وحماية سيادة القانون التي تعتمد على إعادة بناء مبدأ الفصل بين السلطات. شهدت تركيا أزمات في الإدارة بسبب القيادة المزدوجة في السلطة التنفيذية والتي نجمت عن دستور 12 سبتمبر. قام النظام الجديد بحل هذه المشكلة، لكنه أضر بمبدأ فصل السلطات عن طريق هيمنة التنفيذ على التشريع والقضاء، وعطل آليات التوازن والرقابة. من أجل ضمان الفصل بين السلطات، يجب إعطاء السلطة التشريعية استقلالية تحقق التوازن أمام السلطتين التنفيذية والقضائية. في هذا السياق، يجب تعزيز سلطة التمثيل لجميع النواب وتعزيز فاعليتهم في العملية التشريعية من خلال مراجعة النظام الانتخابي وقانون الأحزاب السياسية.

هناك مسألة أخرى تحتاج إلى معالجتها في إطار هذه المراجعة وهي مسألة إعادة تنظيم بنية الدولة. تستمد الدولة استمراريتها على مر التاريخ من خلال الممارسات المعمول بها والمؤسسات العاملة. إعادة تنظيم هذه الممارسات والمؤسسات وفقاً للظروف المتغيرة، أمر ضروري لمجاراة لتدفق الطبيعي للتاريخ. في عملية إعادة التنظيم هذه، يجب حماية توازن "الاستمرارية - التغيير" بعناية. تأخير التغيير الضروري عن طريق تعطيل هذا التوازن لصالح الاستمرارية، يؤدي إلى ظهور "ستانيسكو" وجمود، بينما يؤدي تعطيل التوازن لصالح التغيير إلى تحول بنية الدولة لللوحة "اكتب - امسح"، ويضعف استمرارية الدولة. يجب التخلص من التعصب المؤسسي القائم على الوضع الراهن من خلال إعادة تنظيم الدولة، ولكن مع حماية الثقاقة والذاكرة المؤسساتية بعناية. يجب أن يتم هذا التنظيم بحكمة تأخذ في الاعتبار تراكم الخبرة للدولة ومتطلبات الزمن وتفعّل العقل المشترك، وليس عبر القرارات الظرفية والتبعية والمفاجئة.

في هذا السياق، تتمثل إحدى أهم سمات بنية دولتنا، في تمثيل منصب الرئاسة للمجتمع بأسره واحتضان جميع الشرائح. إن منع الصراع بين النظام الرئاسي التقليدي لدينا والقائم على احتضان جميع الشرائح وبين النظام الرئاسي القائم على أساس الهوية الحزبية، يعد من أكثر القضايا الحساسة التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار عند الانتقال من النظام البريطاني الذي أخل بطبعاته دستور 12 سبتمبر، لصالح النظام الرئاسي.

الانتماء الحزبي للرئيس لا يعد مشكلة كما يلاحظ في الأنظمة الرئاسية الديمocrاطية، ولكن تولي نفس الشخص منصب الرئاسة العامة للحزب أيضاً يشكل عيباً من حيث عمل الدولة وإضفاء الطابع المؤسسي على الحزب. خوض الرئيس كطرف في الصفوف الأولى في الانتخابات، وفي الجدل السياسي الكثيف والشديد في أغلب الأحيان والذي يتطلبه المناخ الانتخابي، يؤدي إلى ابتعد مؤسسة الرئاسة نفسياً عن نصف المجتمع على الأقل، في الوقت الذي يجب أن تكون فيه على مسافة واحدة من كافة شرائح المجتمع وفق تقاليدنا في مسألة الدولة. في هذا الصدد، يجب إعادة تقييم نظام الرئاسة المرتبطة بالحزب باعتباره واحداً من أهم العناصر الأساسية للنظام الجديد، بشكل مستقل عن شخصية رئيسنا، وإزالة العيوب الناجمة عن إدارة منصبي الرئاسة والرئاسة العامة للحزب في نفس الوقت. يجب أن يتم توضيح قضايا مثل إعادة تعريف التواصل الأفقي المؤسسي والعلاقات الهرمية العمودية في مراسم الدولة، وتوضيح دور الوزارات في النظام التي تبدو محاصرة بين ما تفرضه الهوية والوظائف السياسية/التكنوقراطية، وتحديد موقف المجالس السياسية المنشأة حديثاً في هيكل الدولة. فلا يمكن لهيكل دولة ما أن يكون دائماً إذا لم يتمتع بتصور كلي، وآلية عملية انسانية.

من الواضح أن بلدنا يواجه اختبارات أمنية غير قابلة للمقارنة مع أي بلد آخر؛ وذلك بسبب المنطقة الجغرافية التي يقع بها. وجيشنا الذي يشكل أقوى عنصر مقاومة حيال هذه التحديات، تجاوز في 15 يوليو/تموز 2016 صدمة هي الأعمق من نوعها التي من الممكن أن يواجهها أي جيش آخر، واستطاع أن يعود إلى نظامه الداخلي، بشكل فاق كافة أشكال التوقع. إن التحول الأساسي الذي يتعين حدوثه حتى تتجنب بلدنا وأمتنا التعرض لأية محاولات انقلابية أخرى، هو إضفاء الصبغة الديمocratie على العلاقة بين الجيش والسياسة، وجعل الإرادة السياسية المدنية مؤثرة وحاصلة لأقصى درجة على كافة أشكال آليات البيروقراطية. وفي سياق المخاطر الأمنية التي نواجهها، يجب أن تتواصل وبدون انقطاع العمليات ضد تنظيم «فتح الله غولن» الإرهابي التي أطلقناها عقب المحاولة الانقلابية في 15 يوليو 2016، وعقب المؤامرات التي وقعت خلال الفترة من 17 إلى 25 ديسمبر/كانون الأول 2013، وتتواصل كذلك عملياتنا ضد تنظيمات «بي كا كا»، و«داعش»، و«حزب التحرر الشعبي الثوري (DHKP-C)، الإرهابية.

غير أنه من الأهمية بمكان، أن يتم خلال هذه العمليات إيلاء أهمية كبيرة للمقاييس الحساسة للتوازن بين الحرية والأمن، بحيث نضمن أن القطاعات الشعبية العريضة لديها تفهم لهذه العمليات. إن وسم الآراء الفكرية المختلفة بالإرهاب، واعتبار الاختلافات السياسية ضرباً من الخيانة، لأمر يضر في المقام الأول بوحدتنا الوطنية، كما أن استمرار التصور القائل بأن البلاد تعيش أزمة، أمر آخر من شأنه أن يوجه ضربة كبيرة للديمocratie، والحياة السياسية، والحياة الاقتصادية.

إنه من غير المقبول أن تتحول المخاوف الأمنية إلى حالة يتم معها القيام بعد الانتخابات المحلية الأخيرة بسلب حق دستوري كالتصويت والترشح للانتخابات، من أيدي أولئك الذين فصلوا من وظائفهم العامة إبان حالة الطوارئ دون أن يكون هناك قرار من المحكمة. وأنا حتى لا أريد التفكير فيما يمكن أن تسفر عنه مزاجية بهذه على المدى الطويل، تصدر قرارات إدارية، وممارسات خطأ. فالدستور نص أساسي للجميع، لا يمكن تفسيره بشكل مزاجي.

ومن ثم فإن توسيع مجال الحرية في أسرع وقت ممكن، بات شرطاً أساسياً لإعادة بناء ثقتنا بأنفسنا التي نعتز بامتلاكها، والأهم من ذلك كله، هو إعادة بناء ثقتنا في بعضنا البعض. فالصحفي، والأكاديمي، وقادرة الرأي، والسياسي، وأي شخص كان

ممن يعبر عن أفكاره، لا يجب أن يقابل بتهديدات بالفصل من عمله، أو بالتشهير، أو أن يصبح ضحية وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تتم إهانته. يجب حماية الحق في الانتقاد والتعبير عن الأفكار، حتى أبعد مدى ممكناً.

أما الصحافة التي توصف في الديمقراطيات المتقدمة على أنها السلطة الرابعة، والتي تعتبر في الوقت ذاته العنصر الأساسي للفكر الحر، والنقد، فقد باتت وسيلة للدعائية التي تدار من قبل مصدر واحد. الحرية الصحفية الحقيقة هي الجهاز المناعي لديمقراطيتنا. ومن ثم فإن تدميرها، والتوجه إلى احتكار الصحافة بأساليب قمعية وغير قانونية، لأمر من شأنه تضييق القدرة العقلية لتركيا. وفي هذا الإطار، يتعمّن إقامة نوع جديد من التوازن بين الحرية والأمن تتسع فيه مجالات الحرية دون أن نفقد مكتسباتنا في الجانب الأمني. قوة المجتمع المدني تتجلّى في الضمائر العميقه وليس في البنيات الشاهقة. والديمقراطية التعددية تتحقق في أجواء يؤثر فيها المجتمع المدني في المؤسسة السياسية من خلال أساليب مشروعة، وبشكل شفاف، ويراقب فيها المجتمع ذاته الإدارة العامة. ولعل سعي كيانات سرية مثل تنظيم "فتح الله غولن" الإرهابي، لفرض الوصاية على السياسة بهدف السيطرة على قوة الدولة بشكل غير مشروع، وجعل الدولة وسيلة للسيطرة على المجتمع المدني، لأمر الحق ضرراً بالديمقراطية. وإن دمج المجتمع المدني في الدولة، والوصول لحالة لا يمكن معها التعبير عن الآراء حول المخاوف المختلفة، أدى إلى تدمير روح وضمير المجتمع المدني.

والعامل الرئيس لإعادة اكتساب السياسة اعتبارها لدى المجتمع، هو التركيز على المسار الذي قمنا به تحت شعار "الآباءات الثلاثة" (المحظورات، والفساد، والفقر) الذي كان يعتبر أحد أهم الشعارات التي أضفتها حزبنا على أدبيات السياسة. ومن ثم يبدو أنه بدون إجراء مراجعة صادقة لمعرفة أين نقف بخصوص هذه الموضوعات الثلاثة، سيكون من الصعب للغاية إعادة الاعتبار للسياسة مرة ثانية، ومن الصعب منح ثقة جديدة للمجتمع.

الشرط الذي يحمل أولوية قصوى لتكون هناك فعالية في إدارة الدولة، هوأخذ عنصري الكفاءة والجدران بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالسياسة، والإدارة العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن انتشار المحسوبية، والقرابة في الإدارة العامة، هو السبب الأهم، وأمؤشر الصادم لجميع أشكال الفساد وتسنم السلطة. إن الطبيعة الواسعة لهذا الفساد يجعل من المستحيل على آليات الرقابة المنطقية أن تعمل. من أجل الأداء الرشيد للمؤسسة السياسية والبروغرافية، ينبغي عدم إدراج من تربطهم علاقات قرابة وثيقة في التسلسل الهرمي الأعلى لإدارة الدولة، وينبغي تجنب التركيز على منشأ الموظفين ومنطقتهم ومدينتهم، وينبغي تحديد التعيينات الاستثنائية بوضوح وشفافية.

من ناحية أخرى، فإن عكس العلاقات الأسرية -التي تحتاج إلى البقاء في المجال الخاص-، في المجالين العام وال رسمي يضر بالحياة الأسرية ويؤدي إلى ظهور علاقات تتجاوز مجال المسؤولية القانونية. لا ينبغي أن يتمتع أفراد عائلات السياسيين والمسؤولين الحكوميين بميزة خاصة للاستفادة من مرافق الدولة، ولا ينبغي أن يتعرضوا للنقد العدوانى.

الحل الأكثر دقة لجميع هذه القضايا المتعلقة بالأخلاقيات السياسية هو أن يهيمن مبدأ الشفافية على كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية. بالإضافة إلى كونها مبدأ أخلاقي، فإن الشفافية هي أيضاً الوسيلة الأساسية لمنع أي نوع من مبادرة الوصاية كجماعة "فتح الله غولن الإرهابي، وغيرها. إن العامل الأكثر أهمية الذي سيمعن أي محاولة انقلاب لأي غرض، هو جعل الشفافية مهيمنة على كافة جوانب الحياة، بداية من المجتمع المدني إلى مؤسسات الدولة، ومن هيئات الشركات إلى المنظمات الخيرية، ومن وسائل الإعلام التقليدية إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن جانب آخر، ينبغي بشكل عاجل مجابهة أشكال الدعاية السائدة في الرأي العام حول أشكال معينة للفساد، مثل طرح مناقصات القطاع العام بدون تبليغ عام، وظهور استثناءات في المناقصات تتجاوز كامل قانون المناقصات، وتنفيذ مشاريع معينة بميزانية الدولة من قبل الأشخاص نفسهم في كل مرة.

وفي هذا الإطار ينبغي سن قوانين عاجلة تعزز مبادئ الشفافية والأخلاقيات السياسية، تشمل مراقبة شفافة مصادر القطاع العام، وعدم استخدام مصادر القطاع العام في المصالح الشخصية. وعدم وجود تقاطع بين مهام الأشخاص الذين يؤدون مهام رسمية في الدولة وبين استثماراتهم الاقتصادية في حياتهم الخاصة، وبهذا ينبغي تعريف قواعد الأخلاق السياسية وترسيخها في القوانين والتعاملات، فمن شأن ذلك عدم تركها للاجتهداد الخاص للأشخاص حيال الأخلاق وتوصيفاتهم لها.

ومن أهم الأمور التي تكمن وراء وجود التفاف على المستوى الشعبي حول حزب العدالة والتنمية، هي النجاحات على صعيد السياسة الاقتصادية. عندما جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، كان الاقتصاد قد شهد أزمات متتابعة خلقت آمال الناس، وعندما كان مستوى الناتج القومي للفرد قد تراجع للمستوى المسجل قبل 10 سنوات، إن تحركات تركيا كانت مكلة ابتداء من السياسة الخارجية ووصولاً إلى تحقيق الأمن.

إن إعادة إحياء مشاعر الثقة كانت من أهم العوامل الكامنة وراء النجاح الاقتصادي الواضح للجميع، ومع الأسف نحن نرى أن مستوى الثقة هذا تراجع اليوم إلى مستوى أدنى من المستويات التي حققناها في الماضي، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك هو تراجع الناتج القومي للفرد بالدولار الأمريكي عام 2018 إلى ما دون مستوى ناتج الفرد في عام 2007، إن إنكار حقيقة الأزمة الاقتصادية التي يحس بها كافة شرائح المجتمع، لن يؤدي إلا إلى زعزعة الثقة بالحكومة. لن نستطيع إدارة الأزمة بإنكار وجودها. ثمة أزمة إدارة تكمن في أساس الأزمة الاقتصادية التي نعيشها. إن القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية بعيدة عن المعطيات الحقيقية، إن كانت الإجراءات المتخذة بخصوص السياسات الاقتصادية تتنافى مع إجراءات السوق وعلم الاقتصاد، وإن ساد مفهوم في الرأي العام يقول بأن هذه الإجراءات اتخذت بشكل كيافي ولها طابع جهوي، فإن الثقة بالحكومة ستتراجع. لا يمكن إعادة ملف الاقتصاد لوضعه الصحيح من جديد دون إعادة تأسيس الثقة، من أجل منح الثقة للشعب يجب تحقيق الثقة بالنفس في الحكومة ذاتها. والثقة بالنفس ينبغي تحقيقها بالمعلومات والخبرة والقيام بما يلزم، في حال وجود شخص غير مسلح بالتجربة والمعلومات، ومدفوع بقرابة شخصية، وثقة بالنفس مبالغ فيها، سيبقى التصور بعيداً عن الواقعية.

إن انتهاج لغة الأمر والاتهام بحق الشرائح التي تعاني في الأصل، وممارسة الضغط على التوازنات القائمة داخل السوق والعمل على تحقيقها رغمما عن السوق نفسه، من أجل إنقاذ الواقع الراهن، ليس إلا طريقاً مسدوداً يؤدي إلى تنفير المستثمرين الدوليين. النزاع وعدم الاستقرار ليسا ما ينتظره مواطنونا من الإدارة الاقتصادية، وإنما يتوقع حماية المشاريع ومستوى رفاه المواطن.

إن تحقيق العدالة وسيادة القانون بما لا يدعو للشك، هو الشرط الأساس من أجل تحقيق النجاح الاقتصادي. إن أجواء التنافس الاقتصادي والاستثمار المنظم لا يمكن تحقيقها إلا باكتساب القدرة على التنبؤ، وتطبيق القوانين على الجميع بشكل عادل، وضمان حق التملك. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا ببقاء القضاء مستقلأً ذو سيادة، وسريع وفعال، وأهم شيء أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا في دولة تنسجم قوانينها مع القوانين العالمية.

إن الفلسفة الاقتصادية لحزينا منذ نشأته تقوم على اقتصاد السوق الحر، الدولة كيان لا يتدخل بشكل مباشر وكيفي، والأسعار فيه تحدد وفق العرض والطلب. إن القرارات المتخذة في الآونة الأخيرة بعيدة كل البعد عن مبادئ السوق الحر، إن إدارة الدولة لاقتصاد السوق يقتصر على كونها موضوعية ووضع القواعد العامة وتجربة فعاليتها. الرقابة يجب أن تكون مستقلة وحيادية وقائمة على المبادئ الموضوعية، وينبغي ألا تخضع لأى ضغوط أو تهديدات. وفي هذا الإطار التدخل المباشر في سياسات القروض البنكية ومدخراتها لن ينجم عنه أى حل.

ومن أهم العناصر في قصة النجاح الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية هي تحقيقه فيما مضى للمأسسة في الاقتصاد. في الآونة الأخيرة شهدت التكليفات الوظيفية في مؤسسات الدولة ترجيح جوانب أخرى بعيدة عن مقاييس الكفاءة واللباقة، إن الإجراءات الكيفية التي شهدتها مؤسسات القطاع العام، أدت لمحو ثقافة المؤسساتية بحد ذاتها، وتسببت بضرر كبير للمأسسة. إن إدارة المال العامأمانة الشعب بيد الفريق الذي يدير الدولة، للأسف في الآونة الأخيرة بتنا نشاهد مفهوم سائد عند الرأي العام للمجتمع، مبني على إسراف من قبل المسؤولين الحكوميين والتباكي، وجاء ذلك مع الإجراءات الأخيرة للحكومة. ومن جانب آخر دون الحديث عن سعر الفائدة، إن الزيادة في حجم الإنفاق المسجل وما نجم عنه في عجز الموازنة وتورية ذلك في أجور العاملين، أدى إلى زعزعة الثقة. ينبغي تحقيق الشفافية الكاملة في الإنفاق العام وترسيخ مبدأ المحاسبة.

من الأهمية بمكان وجود ثقة في المعطيات التي تعلنها الدولة والقرارات المتعلقة بالاقتصاد. مع الأسف في الآونة الأخيرة بعض القرارات المتخذة تسببت بزعزعة الثقة تجاه المعطيات التي تم الإعلان عنها. وزيادة على ذلك عندما تتزعزع الثقة في حقيقة المعطيات وصحتها والشك في أنها صحيحة، فإنّ أخباراً وتخمينات تبدأ بالانتشار تتعلق باتباع وسائل بعيدة كل البعد عن الشفافية ويطلق عليها في السوق اسم "عملية الباب الخلفي" وهذا يتسبب بعدم استقرار كبير في سعر النقد الأجنبي وأسعار الفائدة، والذي يؤدي إلى تلاشي الأرباح التي يكسبها المنتجون بشق الأنفس، وزوال قيمة الحقوق التي يتلقاها العمال بعرق جبينهم. في الإدارة الاقتصادية لا يوجد رأس مال أكبر من الصدق ولا يوجد قرض أكبر من السمعة.

يجب وبأسرع وقت تأسيس الإدارة الاقتصادية على هذا المبدأ.

الحل يمكن في تهيئة بيئة استثمارية يتم من خلالها تحقيق انخفاض مستمر في نسب التضخم، وزيادة التوقعات الاقتصادية، وتحفييف الأزمات، وتأمين استثمار آمن لرؤوس الأموال الأجنبية وعدم اضطرار رؤوس الأموال في تركيا للبحث عن سبل من أجل الاستثمار في الخارج. في مثل هذه البيئة الاستثمارية أسعار الفائدة ستهبط باستمرار، والليرة التركية ستكتسب القوة والسمعة. وختاماً أريد أن التأكيد -بخصوص التحديات التي واجهناها في السنوات الأخيرة- على تحرير عقولنا والاستعداد النفسي وتنمية روابطنا الاجتماعية واتخاذ الخطوات الضرورية من أجل مستقبلنا المشترك. وأدعوا القائمين على حزينا ومؤسساته المعنية، لتقديم رؤيتنا المستقبلية وكافة النقاط الواردة أعلاه، بعقلانية و هدوء وتأني والإعداد للمستقبل قبل أن يصاب الأوفياء والمخلصون في القاعدة الشعبية لحزينا بخيبة أمل، وأدعو أصحاب الفكر والمتغيرين والمواطنين من كافة الانتماءات الحزبية أن تتضامن جهودهم من أجل رسم مستقبلنا المشترك على أساس الإرادة والضمير والعقل المشترك. اليوم هو يوم تلاقي عقل الدولة وكرامة الإنسان وضمير الشعب



المعهد المصري للدراسات EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

اسطنبول * تركيا

حقوق الطبع والنشر محفوظة

تركيا - اسطنبول - ينيوسنا - فزيون بارك بلوك 3 الدور
00902122272262 - مكتب 64 هاتف وفاكس:
إيميل: elmrsad@eipss-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG
WWW.TWITTER.COM/EIPSS_EG
WWW.FACEBOOK.COM/EIPSS.EG

